بين أشجار الزيتون

مخيم أطمة للنازحين السوريين

المركز السوري لحقوق الإنسان
Syrian Center for Human Rights
Centre syrien des droits de l'homme
SCHR

المركز السوري لحقوق الإنسان منظمة حقوقية سورية غير حكومية مستقلة تهدف الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة الأساسية ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان وبناء دولة القانون في سورية في سبيل تحقيق أهدافه يقوم المركز السوري لحقوق الإنسان بتنظيم حملات دعم ومناصرة لقضايا حقوق الإنسان في سورية، كما يقوم بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سورية وإيصالها للمنظمات الإقليمية والدولية المعنية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز السوري لحقوق الإنسان، ولا يجوز اقتطاع أو استنساخ وتوزيع أي جزء من هذا المنشور مالم يتم الحصول على إذن المؤسسة الناشرة.

Syrian Center for Human Rights | SCHR

www.schr-sy.org
E-mail: info@schr-sy.org
Phone: + 33977198097

أديب قبلان

عضو مجلس الإدارة ورئيس مجموعة العمل المعنية بحقوق اللاجئين

إعـــــداد

إن أوضاع النازحين في معظمهم سيئة للغاية بعد أن كانوا ميسوري الحال في قراهم. ومنهم من يعملون أثناء النهار في أراضيهم المتواجدة بالقرب من المخيم ويعودون ليلاً إلى المخيم للنوم في محاولة للمقاربة بين حياتهم قبل النزوح ووقت النزوح. ولكن للأسف لم يتسنّ لنا إجراء مقابلة معهم أو حتى تسجيل صوتي خوفاً من بطش النظام.

صافي الجدعان

مؤسس المركز السوري لحقوق الإنسان

تحرير ومراجعة

دأبت معظم الترجمات العربية على استخدام مصطلح النزوح الداخلي أو التشريد والتهجير الداخلي لتعبر عن المصطلح الانكليزي Internal Displacement والذي يخص الفئة من الناس التي تجد نفسها خارج موطنها لأسباب قسرية متعلقة بالنزعات الحادثة في ذاك الموطن ولكنها تبقى في اطار الدولة. بيد أن هذا المصطلح يبدو لنا مضلل وغير دقيق ذلك أن الاكتفاء بكلمة نزوح تفي بالغرض لأنه بالأساس لا يوجد نزوح خارجي. إذ سيتحول في هذه الحالة ليصبح لجوءا وفق منطوق المادة 1 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 1951. فالنزوح حتما هو نزوح داخلي في ضمن حدود الدولة. والمصطلح المقترح هو اللجوء الداخلي والذي يتميز عن النزوح بكون الفئة المعنية خرجت من موطنها بهدف اللجوء الى دولة خارجية وليس البقاء في تفس الدولة كما هو النزوح وهو عنصر حاسم ومهم للتفريق بينهم لاسيما اذا تحدثنا عن مخيمات للجوء اقيمت على حدود الدولة المستهدف الولوج لاراضيها والتمتع بحمايتها كمخيم أطمة او مخيمات الفلسطينيين في غزة وفي الضفة الغربية. مما يدلل على توافر إرادة اللجوء.

بين أشجـــار الزيتون

مخيم أطمة للنازحين السوريين

منذ البدء

حين انطلاق الحراك الثوري في سورية منتصف آذار العام 2011، ومن ثم احتدام الوضع الأمني والعسكري بعد ذلك، توجه السوريون إلى النزوح والهجرة من مناطقهم إلى مناطق أخرى أكثر أمناً واستقراراً داخل سورية، بينما توجه آخرون للجوء إلى خارج الأراضي السورية هربًا من العنف سواءً إلى تركيا أو الأردن أو لبنان أو مصر وهي دول الجوار الأكثر استقبالاً للاجئين السوريين. وقد عملت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية على معالجة أوضاعهم أملاً في تقديم توصيات تعود إيجاباً بالنفع لصالحهم وخصوصاً بما يخص اللاجئين التي باتت حالتهم مزرية ويفتقدون حتى أبسط مقومات الحياة.

مع تنامي حركة النزوح واللجوء عجزت تركيا عن استقبال جميع اللاجئين السوريين فتكدس المئات منهم على الحدود في ربيع وصيف العام الماضي بالقرب من قرية أطمة على الحدود السورية التركية، وبقي النازحون اللاجئون على الحدود في العراء، مما حدا بالمنظمات الإغاثية من جهة والسكان المحليين من جهة أخرى لمعالجة الوضع بإرسال خيم تستوعب اللاجئين الذين يتدفقون إلى المناطق الأقل توتراً، وقد اختيرت قرية (أطمة) لتكون هي الهدف لإقامة هذا المخيم وقد أُنشأ المخيم في شهر مايو/ أيّار من عام 2012 بإشراف مدني من قبل أهالي المناطق الشمالية الغربية.

الموقع

يقع مخيم أطمة في الجزء الشمالي الغربي من سورية بمحاذاة الحدود السورية التركية وبالقرب من قرية أطمة السورية (كما هو موضح في الخريطة)[1] وعلى سفح تل اطمة، ويحتوي حوالي 1460 خيمة من الخيم العازلة، ويستقبل حالياً حوالي 15000 نازح معظمهم من ريف حماة وريف إدلب، وهذا العدد مرشح للزيادة في الفترة القادمة بالتزامن مع تزايد الاحتدام في القتال بين الجيش الحر والجيش النظامي. يُشار إلى أن العدد ازداد من 11000 إلى 15000 خلال 15 يوماً فقط.

منهجية التقرير

[1] انظر الصفحة التالية.

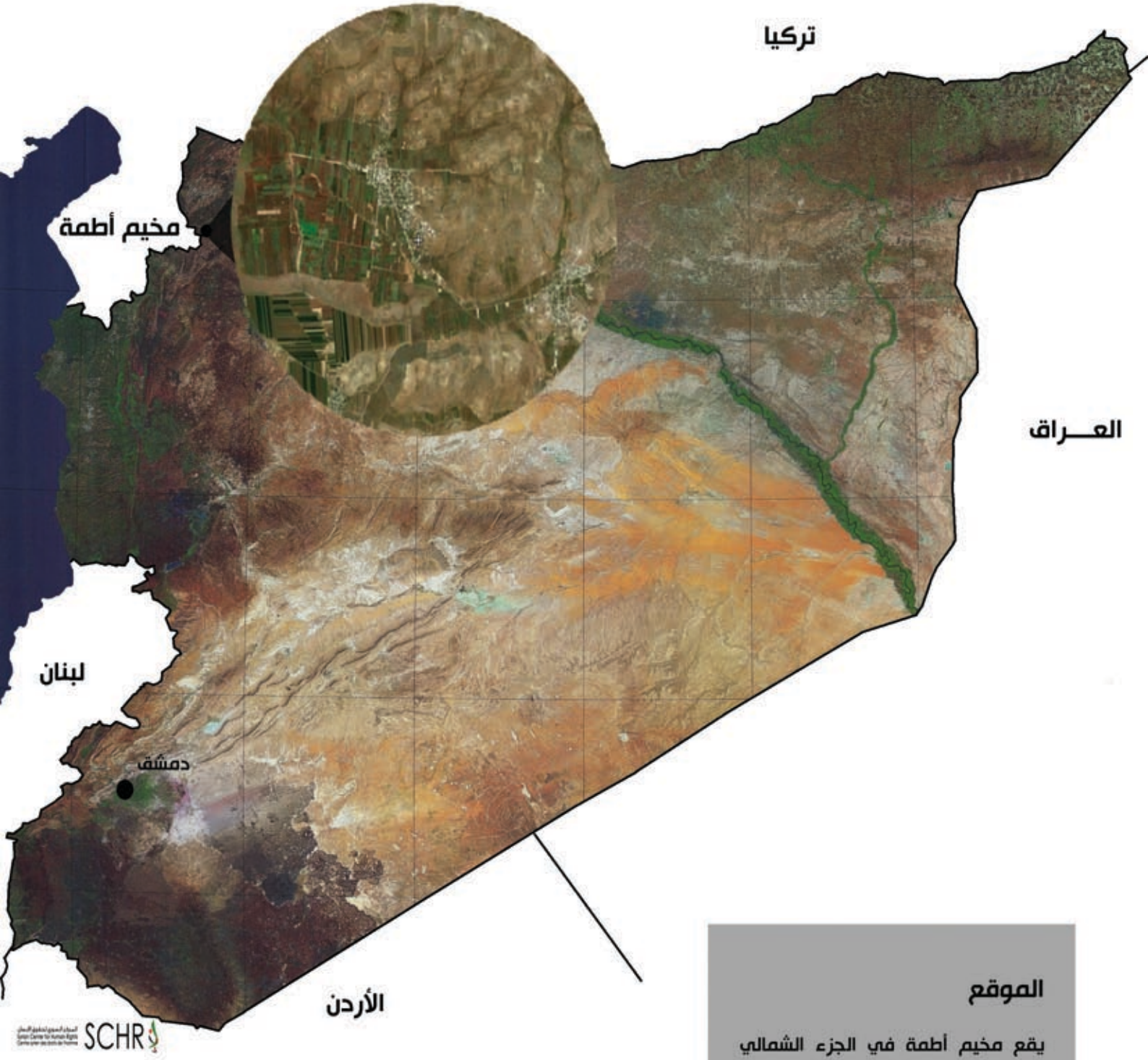

الموقع

يقع مخيم أطمة في الجزء الشمالي الغربي من سورية بمحاذاة الحدود السورية التركية وبالقرب من قرية أطمة السورية (كما هو موضح في الخريطة) وعلى سفح تل اطمة، ويحتوي حوالي 1460 خيمة من الخيم العازلة، ويستقبل حاليا حوالي 15000 نازح معظمهم من ريف حماة وريف إدلب، وهذا العدد مرشح للزيادة في الفترة القادمة بالتزامن مع تزايد الاحتدام في القتال بين الجيش الحر والجيش النظامي. يُشار إلى أن العدد ازداد من 11000 إلى 15000 خلال 15 يوماً فقط.

النوع: مخيم داخلي.
المحافظة: إدلب.
عدد النازحين: + 15000
مصادرالنزوح: الأغلبية من ريفي إدلب وحماة.
المنظمات الراعية للمخيم: الهلال الأحمر التركي ومنظمة ال اي ها ها التركية.
ديانة النازحيين وأصلهم: مسلمين سنة عرب.
سبب النزوح: الهرب من العنف والخوف من القتل على يد قوات النظام السوري.
عدد النقاط الطبية: واحدة.
عدد الأماكن الدينية: مسجدين.
عدد الأماكن التعليمية: مدرستان ابتدائيتان.
عدد الوجبات اليومية: وجبة واحدة.

يعتمد التقرير الذي بين أيدينا على تصوير واقعي للحياة في مخيم أطمة للنازحيين السوريين والذي أقيم على عجل بالقرب من بلدة أطمة السورية في ريف محافظة إدلب على خط الحدود بين سورية وتركيا، ومن أجل الوصول إلى تلمس هذا الواقع ورصده، أوفد المركز السوري لحقوق الإنسان أحد أعضائه، والذي قام بزيارة ميدانية للمخيم وصور مختلف الجوانب الحياتية ووثقها. بالإضافة الى استناده لشهادات شهود عيان ومقابلات أجريت في عين المخيم. يتضمن التقرير مقابلات مع المسؤولين القائمين على شؤون إدارة المخيم بالإضافة إلى الأطباء والمدرسين الذين يرعون شؤون التعليم والطبابة في المخيم. صورت المقابلات في معظمها ورفعت على الانترنت ووضعت في التقرير على شكل روابط تشعبية تتيح للقارئ فرصة متابعتها مباشرة بالضغط على الرابط التشعبي وهو ما يخدم قراء الصيغة الإلكترونية، كما وضعت الروابط عينها في أسفل التقرير من أجل إتاحة الفرصة لقراء الصيغة الورقية من تتبعها.

التكييف القانوني لوضع اللاجئين في مخيم أطمة

لا مندوحة من التعرض بداية للوضع القانوني للاجئين السوريين في المخيم قبل استعراض أحوالهم وأوضاعهم المعيشية بسبب حداثة الموضوع في القانون الدولي الإنساني. أصبح من الثابت اليوم في القانون الدولي الإنساني، أن ما يميز اللاجئ عن النازح في هذا القانون هو مكان اللجوء أو النزوح، وقد استخدمت لفظة *خارج بلد جنسيته* للدلالة على ذلك في المادة 1 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 1951[1]، بينما إذا كان الشخص الذي اضطر لترك مسكنه لنفس الأسباب والدوافع ووجد نفسه خارج مسكنه الاعتيادي ولكن بقي في الحدود الدولية المعترف عليها لبلد جنسيته فيعتبر نازحاً، وقد شملت قواعد القانون الدولي الإنساني اللاجئ برعايتها ما يضمن له الحماية والعناية الضرورية، بينما يفتقد النازح لقوانيين ذات ضمانات متكافئة على المستوى الدولي، إذ من المفترض أن تتكفل بذلك قواعد القانون الوضعي المعمول بها داخلياً، ومع ذلك، فثمة محاولات على لمستوى الدولي والإقليمي أهمها The Guiding Principles on Internal Displacement و Internally displaced persons, Report of the Representative of the Secretary-General, Mr. Francis M. Deng, submitted pursuant to Commission on Human Rights resolution 1995/57, Compilation and analysis of legal norms بالإضافة إلى اتفاقيات إقليمية كاتفاقية كامبالا في مساعدة النازحيين داخلياً على المستوى الأفريقي، والتي تعتبر اقتباساً محموداً لقواعد القانون الدولي الإنساني ومحاولة تطبيقها على اللاجئين الداخليين بطريق القياس، أياً يكن فان هذه الصكوك تبقى خالية من عنصر الإلزام بالنسبة للدول والوكالات الدولية المتخصصة وإن كانت لها قوة الإلزام الأخلاقي. وقد دأبت معظم الترجمات العربية على استخدام مصطلح النزوح الداخلي أو التشريد والتهجير الداخلي لتعبر عن المصطلح الإنكليزي Internal Displacement والذي يخص الفئة من الناس التي تجد نفسها خارج موطنها لأسباب قسرية متعلقة بالنزعات

[1] 2. يقصد بالاجئ: كل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلي فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلي ذلك البلد.

صورة لمخيم أطمة من الأعلى

الحادثة في ذاك الموطن ولكنها تبقى في إطار الدولة. بيد أن هذا المصطلح يبدو لنا مضلل وغير دقيق ذلك أن الاكتفاء بكلمة نزوح تفي بالغرض لأنه بالأساس لا يوجد نزوح خارجي، إذ سيتحول من هذه اللحظة ليصبح لجوءاً وفق منطوق المادة 1 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 1951، فالنزوح حتماً هو نزوح داخلي في ضمن حدود الدولة، والمصطلح المقترح هو اللجوء الداخلي والذي يتميز عن النزوح بكون الفئة المعنية خرجت من موطنها بهدف اللجوء إلى دولة خارجية وليس البقاء في نفس الدولة كما هو النزوح وهو عنصر حاسم ومهم للتفريق بينهم لاسيما إذا تحدثنا عن مخيمات اللجوء أقيمت على حدود الدولة المستهدف الولوج لأراضيها والتمتع بحمايتها كمخيم أطمة او مخيمات الفلسطينيين في غزة وفي الضفة الغربية، مما يدلل على بروز إرادة اللجوء. أياً يكن وفي جميع الحالات سنستخدم في هذا التقرير مصطلح النزوح الداخلي جرياً على ما اعتيد عليه في الكتابات العربية عن هذه الوضع فما من مشاحٍ في التسمية. إن النزوح الداخلي في معظم المعايير الدولية والإقليمية المحدودة وسابقة الذكر تكفل للنازح الداخلي جملةً من الحقوق والضمانات المماثلة تقريباً لتكلمَّ الموجودة في صكوك القانون الدولي الإنساني من حق الأمن والسلامة الشخصية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية.... إلخ وعلى كافة الأطراف المعنية احترامها وإن لم يترتب على خرقها ما يترتب على خرق القواعد المتعلقة بالأشخاص الحاملين لصفة اللاجئ.

أولاً: الوضع العام للمخيم:

1- أرضيةٌ ترابية وطينيةٌ موحلة في الشتاء

كما سبق الذكر يقع مخيم أطمة على سفح إحدى التلال المتاخمة للحدود التركية والتابعة لقرية أطمة ذات السبعة آلاف نسمة، وأرض المخيم تنقسم ملكيتها بين أهالي قرية أطمة و الحكومة السورية. وقد تأسس المخيم في شهر مايو/أيّار من عام 2012 بمبادرة قام بها أهالي قرية أطمة وبدعم من الحكومة التركية وبعض التجار السوريين المقيمين في الخارج.

ونتيجةً لوجود المخيم على سفح هضبة بالإضافة إلى الجو الممطر في فصل الشتاء في تلك المنطقة والأرضية الترابية، تحول المخيم إلى بحيرة من الوحل حيث تجري مياه الأمطار من قمة الهضبة مارةً بجميع أجزاء المخيم مخلفةً وراءها أرضاً موحلة، إضافةً إلى عدم وجود تصريف لهذه المياه.

وقد رصد مبعوث المركز الموفد إلى المخيم صعوبة تنقل الشاحنات في داخل المخيم، مما قد يؤدي إلى ضعف الإمداد بالإغاثات للأطراف التي تقع في الجهة السفلية من المخيم، أو ربّما يؤدي ذلك إلى حوادث نتيجة انزلاق العجلات في حال الصعود والنزول في طريق المخيم الرئيسي الترابي.

بجانب ذلك، هنالك احتمال وقوع بعض الإصابات لدى كبار السنّ أثناء حركتهم أو في حال انزلاقهم، ناهيك عن الموطن الوثير الذي تشكله الأوحال لنمو البكتيريا والفطريات مما قد يجعل من الحالة الصحية أكثر سوءاً مما هي عليه.

2- مساحة ضيقة وموارد إغاثية ضئيلة

طفلان سوريان في مخيم أطمة

يتحدث أبو حديد (أحد القائمين على المخيم) عن أن عدد الخيم المتواجدة حوالي 1460 خيمة، ذات الأبعاد 4×4 متر مربع، وهذه – كما أشار – تتسع لـثمانية أفراد على الحد الأقصى، وقد أشار أبو حديد أن هناك أكثر من 500 عائلة مسجلة أنها تحتاج إلى خيم وهذه العوائل تنزل في خيم أقاربها إلى حين تأمين خيم تتسع لأعدادهم التي تتزايد يوميًا بالمئات.

وقال أبو سلطان (أحد القائمين على المخيم) أنهم يقومون بإبلاغ الهلال الأحمر التركي ومنظمة IHH عن حاجتهم لـ500 خيمة فلا يرسلون لهم سوى 10 خيم! وهم يعانون شكاوي يومية من قبل النازحين بما يخص الخيم ووجودهم عند أقاربهم وتزاحمهم في خيمة واحدة لأكثر من 15 شخصاً. وأضاف أن هناك حوالي 600 شخص ينامون في المسجدين والمدرستين المتواجدتين في المخيم.

والخيم المتواجدة ذات أسقف عازلة للماء وبعض المتواجدين يقومون بوضع عازل بلاستيكي (شادر في اللغة المحلية) أيضًا مما يزيد من عزلها، وهي تأتي بأرضية خفيفة يلزم أن يوضع فوقها بساط أو أي شيء آخر يمنع تسرب برودة الأرض إلى المقيمين في الخيمة. وقد وُزّع على سكان المخيم منذ فترة وجيزة بعض مدافئ الحطب، وكان المشروع سيمتد ليغطي حاجة المخيم ككل ولكن ما استوقف المشروع هو نشوب حرائق في أكثر من خيمة ووفاة حوالي 23 شخص على إثرها.

يُشار إلى أن الإغاثات والمعونات التي ينالها النازحون في المخيم جميعُها تدخل عن طريق الهلال الأحمر التركي ومنظمة IHH، ومن ذلك المساعدات التي تُقدّم بشكل شخصي أو منظمات أخرى فيجب تسليمها لهاتين المنظمتين وهما تقومان بتوزيعها بإشراف من إدارة المخيم، ذلك أن المساعدات تدخل عن طريق معبر خصصته الحكومة التركية لها وليس عن طريق المعبر النظامي (باب الهوى) بالإضافة إلى دعم مؤسسات العمل الإغاثي التركية كنوع من الاحتكار.

وقد قابلنا أحد العاملين في المكتب الإغاثي العامل في المخيم وهو أبو يوسف، وقد تحدث لنا عن كيفية تنظيمهم لعملية توزيع الإعانات التي تصلهم وكيف يقومون بتجنب الازدحامات أمام خيمتهم وبالتالي تجنب المشاجرات والمشكلات التي قد تقع بسبب الالتحام المباشر بين النازحيين.

يُشارُ إلى أن الجمهورية التركية تسهّل وصول المساعدات العينية والطبية إلى المخيم ومنها إلى الداخل السوري وذلك كله بعيدًا عن الروتين والبيروقراطية التي قد تؤدي إلى تعسير وصول المساعدات والإغاثات.

ثانيا: الحياة داخل المخيم:

1- وجبة طعام واحدة يوميًا وبئر وخزانات ماء للشرب والغسيل

كانت جمعية الهلال الأحمر التركي تقدم كل يوم وجبة واحدة لكل نازح بمعدل 12000 وجبة يوميًا ولكن مع تضخم العدد في الفترة الأخيرة لم تعد الوجبات تكفي أعداد النازحين الذي لا ما انفك يواصل الازدياد. وقد ظل هذا المعدل ثابتًا مع تكرار تقديم إدارة المخيم الشكاوى لعدم اكتفاء النازحين من عدد الوجبات. أما عن طبيعة الوجبات المقدمة فتتكون الوجبة الواحدة من: قطعة خبز(صمون) و تفاحة وزيتونة وخليط من الطماطم والخيار

وقطعة جبنة وزجاجة مياه وربما وجد معها عصير طبيعي . وقد أشار أبو سلطان أن هناك متبرعين يقدمون وجبات ولكن ليس بشكل متواصل، وأضاف أن هناك متبرعين يقومون بشراء الطحين وإرساله إلى مخابز الخبز في قرية أطمة وتقوم إدارة المخيم بالإشراف على توزيع الخبز على الخيم كل خيمة حسب عدد الأفراد الموجودون فيها.

ومما يجدر ذكره أن هناك من توجه لافتتاح مطعم للمأكولات السريعة والمعجنات بغية ملأ الفراغ الغذائي الذي يعاني منه المخيم وخصوصًا بعد تزايد الأعداد بشكل ضخم في الفترة الأخيرة.

وأما فيما يخصّ الشرب فقد أخبرني أبو سلطان أن المخيم يحتوي على بئر لتغطية حاجات اللاجئين إضافةً إلى خزان تتوالى الصهاريج على تعبئته، وقد تأتي في بعض الأحيان صهاريج إضافية تقوم بتوزيع الماء ويجتمع حولها الناس.

1- نقطة طبية واحدة

قامت منظمة Medical Relife For Syria بإنشاء نقطة طبية في المخيم لتغطية الحاجة الطبية للاجئين، وتحتوي النقطة الطبية –كما أشار الدكتور يحيى- على 4 أطباء متطوعين غير مقيمين ومن اختصاصات مختلفة. وتقوم النقطة الطبية بإعطاء دواء حسب توفره حيث أن النقطة الطبية تعتمد في مواردها الدوائية على دعم شخصي من قبل البعض. وتسعى الآن المنظمة لتوسيع النقطة الطبية حتى تتسع لأعداد أكبر من الأطباء.

وتحدث أيضًا الدكتور يحيى عن أن النقطة الطبية تستقبل يوميًا حوالي 400 مريض معظم شكاويهم من أمراض البرد وأمراض الجهاز التنفسي وأمراض الجهاز الهضمي بين أوساط النازحين.

وقد أفادنا الدكتور عمر بكور(وهو صيدلي في النقطة الطبية) أن النقص تضاعف بعد التضخم المفاجئ الذي حصل في الفترة الأخيرة في إشارة إلى أن هناك مشكلة مرتقبة مع حركة النزوح المستمرة من مناطق ريف حماة وريف إدلب.

2- مسجدين ومدرستين وسوق تجاري

ما يلفت الانتباه في المخيم هو تواجد خيم أقيمت كمحلات لبيع الخضار ومطاعم وحلاقين بالإضافة إلى انتشار الباعة الجائلين في المخيم بين بائعي سجائر وبائعي محروقات من جميع الأعمار، وقد سألت أحد الحلاقين كونه نازحًا في المخيم أم لا فأجاب بأنه كان حلاقاً في العاصمة دمشق وقد تهدم محله وبيته بقذائف قوات النظام فلجأ إلى قريته الأم (أطمة) واختار أن يعمل حلاقاً في المخيم.

ويحتوي المخيم على مدرستين يجتمع فيها طلاب بين عامهم الخامس وعامهم الثاني عشر ويقوم على تعليمهم مدرسون متطوعون من النازحين، وقد قابلنا المسؤول عن المدرسة وهو أيضًا نازح مقيم في المخيم وتحدث لنا عن أوضاعها[1].

[1] http://www.youtube.com/watch?v=x4iHJ-nvRN4

أحد المدارس في المخيم

كما أن المخيم يحتوي على مسجدين و50 دورة مياه، ولكنّ عملية الصرف الصحي سيئة بسبب وجود الخيم على منحدر مرتفع ما أدّى إلى صعوبة في نقل مياه الصرف إلى خزاناتها التي يُفترض أن تُفرغ من محتوياتها بين الفينة والأخرى. وقد لوحظ انتشار برك المياه الملوثة في المخيم و وصول الأطفال لها مما قد يزيد نسبة الإصابة بأمراض المعدية والأوبئة.

النتائج والتوصيات

❖ **النتائج**

1. **على المستوى التعليمي**

- إن مرحلة التشرد التي يحياها النازحون في مخيم أطمة، تحرم الآلاف منهم من فرص التعلم والالتحاق بمدارسهم. مما يؤدي بالنهاية لتفشي الجهل والأمية بين ظهرانيهم.
- لقد أدت العمليات العسكرية في من ريفي إدلبَ وحماة إلى انقطاع الأطفال عن دراستهم واضطرارهم إلى تحمل ظروف معاشية بالغة القسوة من جوع وحرمان وفقدان للخدمات الضرورية.

2. **على المستوى الاجتماعي**

- إن تهجير النازحين يسبب ظروف غاية في الإيلام وحاطة من الكرامة وتمزق شمل الأسر والروابط الاجتماعية للنازحين الذين كانوا يعيشون جواً اجتماعياً مترابطاً في قراهم ومزارعهم.
- لقد مضى على تواجد النازحين في مخيم أطمة نحو ثلاثة أرباع العام وهم يواجهون ظروف الحياة الجديدة والقاسية ويحتفظون بذاكرة من الألم ولا يزالون يعانون من المشاكل السلوكية والاجتماعية.

3. **على المستوى الاقتصادي**

- لقد أدت أعمال العنف في موطن النازحين في مخيم أطمة إلى حرمانهم من سبل رزقهم اليومية وانقطاع لمواردهم المادية.
- يعاني معظم النازحون من مستوى اقتصادي معدوم لا يوفر لهم أي سبيل للعيش الكريم ولا لقضاء حاجات أساسية قد يضطرون لقضائها داخل وخارج المخيم.

❖ **التوصيات**

إلى الحكومة التركية

1. عدم منع النازحين السوريين من إلتماس دخول الأرضي التركية وتسهيل ولوجهم إليها. وتمكين النازحين السوريين من الانتفاع الحقيقي من الاجراءات الفعالة والعادلة للجوء.
2. يتوجب على الحكومة التركية الاستجابة لواجبها بالتعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في ممارسة وظائفها وتحمل مسؤولياتها الإنسانية بتقديم المساعدات اللازمة للنازحين في المخيم والطالبين اللجوء في الأراضي التركية.
3. على الحكومة التركية نزع القيود التي تفرضها على ناشطات المنظمات الإغاثية والمدنية التي تهدف إلى مساعدة النازحين وعدم حصرها بالمؤسسات التركية فحسب.

إلى المنظمات الغير حكومية المعنية

1. زيادة حجم المساعدات التي تقدمها المنظمات الإغاثية، ولا سيما من طعام وشراب ومسكن وطبابة، وتأمين مستلزمات المأوى الملائم والكريم لكافة النازحين.
2. لقد قام النازحون باختيار مجموعة من الأشخاص فيما بينهم تتولى التواصل مع الآخرين بالنيابة عنهم، وبالتالي، نحث مختلف المنظمات المعنية على التعاون مع الإدارة المدنية للمخيم والاستجابة لمطالبهم الضرورية والمعقولة.
3. إن معظم النازحون في المخيم يتكونون من النساء والأطفال والذين يعانون من ظروف شديدة القسوة، لذا ننظر بعين الأمل لتدخل سريع للمنظمات المعنية بشؤون الطفل والمرأة لمعالجة الأوضاع في المخيم.
4. على المنظمات الإنسانية والفاعلين الآخرين المعنيين عند تزويد اللاجئين بالمساعدات الإنسانية مراعاة المعايير الدولية في ذلك[1].

إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة

1. تفعيل مقررات مؤتمر الكويت للمانحين الذي عقد في منتهى شهر يناير/ كانون الأول، والتوجيه السريع لهذه المساعدات المحتمل إيرادها لدفع معاناة الشعب السوري بأعجل الآجال.
2. تفعيل الأطر العملية المستندة إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني والتعاون مع الأطراف المعنية من أجل إرسال بعثة أممية قادرة على تقييم حاجيات النازحيين في المخيم والاستجابة الفعالة والسريعة لها.
3. العمل على وقف النزاع المسلح في سورية وردع نظام الرئيس بشار الأسد من الاستمرار بانتهاكاته الفظيعة للقانون الدولي والتي تهدد الأمن والسلم في منطقة المشرق.
4. ما من وكالة دولية متخصصة بشؤون اللاجئين أو الأغاثة عاملة في الجمهورية السورية أو الجمهورية التركية تقوم بتقديم المساعدات وتأمين الحماية لهؤلاء النازحون، مما أدى إلى ضعف

[1] Principle 27, the Guiding principles on internal displacement: "1. International humanitarian organizations and other appropriate actors when providing assistance should give due regard to the protection needs and human rights of internally displaced persons and take appropriate measures in this regard. In so doing, these organizations and actors should respect relevant international standards and codes of conduct".

في تلبية الحاجيات الأساسية لهم. وبالتالي على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته في الاستجابة لهذه الحالات الإنسانية التي لا تقل صعوبة ومرارة عن حياة اللجوء في دول أخرى.

5. إن المركز السوري لحقوق الإنسان إذ يرى في المبادئ الموجهة من guiding principles on internal displacement لعام 1998 إطاراً قانونياً يمكن اعتماده في داخل مؤسسات الأمم المتحدة ووكلاتها المتخصصة بصفة إلزامية، يدعو لاعتماده أيضاً في قرار ملزم من الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ أنه يصون الكثير من حقوق النازحين الداخليين الذين لا تغطيهم- على حد علمنا- اتفاقية دولية واحدة ملزمة هذا من جهة، من جهة أخرى فإن المبادئ الواردة لا تخرج في إطارها العام عن جملة المبادئ المقررة في القانون الانساني بل هي بالفعل مبادئ القانون الدولي الإنساني مأخوذة بطريق القياس لتنطبق أيضاً على اللاجئين الداخليين. أضف إلى هذا وذاك، أن اعتماد هذه المبادئ في إطار وكالات الأمم المتحدة يشكل ضمانةً حقيقيةً لحماية ورعاية حقوق هؤلاء النازحون وترتيب المسؤوليات على خرقها قانوناً.

إلى الحكومة السورية

1- إن الممارسات والسياسات العنفية التي يرتكبها أركان النظام السوري هي المسؤولة الأساسية عن تهجير النازحين في مخيم أطمة، وعليه، يتوجب على الحكومة السورية الوقف الفوري لجميع عملياتها الحربية وبخاصة تلك التي تستهدف السكان المدنيين والتوقف عن قصف الأماكن والأعيان المدنية ولا سيما مخيم أطمة التي قصفته بالطيران الحربي بتاريخ 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012.

2- لقد دأبت الحكومة السورية خلال السنتين المنصرمتين على تهجير السكان المدنيين من المعارضين لسياستها تحت عدة مسميات من تنظيم المدن إلى المناطق العسكرية المغلقة، مما يؤدي لحرمان السكان المدنيين من مأواهم ويجعلهم مشردين وبالتالي على الحكومة السورية التوقف عن تهجير الفئات المجتمعية المعارضة لسياستها.

3- لقد شكبت الهجمات والمجازر التي ترتكبها قوات الحكومة والجيش السوري ومليشيات الشبيحة الباعث الدافع لترك النازحون السوريون أرضيهم وبيوتاتهم وأماكن رزقهم وعملهم من أجل تغير الطبيعة الديمغرافية وحرمان المعارضة من مؤيديها في المناطق الغربية من سورية وعليها التوقف عن المتابعة في هذه السياسة.

4- يقع على عاتق حكومة الجمهورية العربية السورية وفي إطار ولايتها مسؤولية الحماية والمساعدة الإنسانية[2]، وهو الواجب الذي لم تحترمه الحكومة السورية البتَّ، بل قامت بخرقه جهاراً نهاراً بقصفها المخيم بسلاح الطيران، كما أن هذا الاعتداء يشكل خرقا للحظر الذي أورده المبدأ العاشر من guiding principles on internal displacement الصادر عن الهيئة العامة للأمم المتحدة ولجنة

[2] Principle 3, the Guiding principles on internal displacement: "National authority have the primary duty and responsibility to provide protection and humanitarian assistance to internally displaced persons within their jurisdiction".

حقوق الإنسان[3]، والذي ينص في فقرته الثانية على أي اعتداء أو عمل من أعمال العنف ضد اللاجئين الداخليين الذين لا يشاركون في الأعمال القتالية[4]. وبناء عليه يتوجب على الحكومة السورية الامتناع عن مهاجمة المخيم والإعتداء على القاطنين فيه.

[3] هذه المبادئ صدرت في بتاريخ 1998في النمسا، وهي وإن كانت غير الزامية إلا أن كثير من الدول اعتمدتها وأدخلتها في تشريعاتها الداخلية كما طبقتها عدد من المحاكم الداخلية، كما اشار اليها السيد الامين العام للامم المتحدة في تقريره In Larger Freedom حول اصلاح الامم المتحدة كمعيار دولي اساسي لحماية النازحيين الداخليين.

[4] Attacks or other acts of violence against internally displaced persons who don't or no longer participate are prohibited in all circumstances (Principle 10).

طفلة سورية ترفع إشارة النصر في مخيم أطمة

المصادر

1- موقع مخيم أطمة على الخارطة
https://maps.google.com/?ll=36.30050,36.69734&z=13&t=h

2- http://www.unhchr.ch/Huridocda/Huridoca.nsf/0/75550ee91a4fb1ff802566cc005c2c63?Opendocument

3- Guiding Principles on Internal Displacement:
http://www.unhcr.org/43ce1cff2.html

4- اتفاقية الاتحاد الافريقي لحماية ومساعدة اللاجئين داخليا في افريقيا : http://internal-displacement.org/8025708F004BE3B1/(httpInfoFiles)/5341F1092494B381C12576B90054BF4D/$file/Convention(Arb).pdf

5- كيفية تطبيق اتفاقية كمبالا في مساعدة النازحيين داخليا، دليل المجتمع المدني بشأن دعم تصديق وتنفيذ الاتفاقية لحماية ومساعدة اللاجئين داخليا في افريقيا.
http://www.internal-displacement.org/8025708F004BE3B1/(httpInfoFiles)/5BBFE2695BF0E496C12577C400339A9E/$file/AU_guide_AR.pdf .

الفيديوهات

1- http://www.youtube.com/watch?v=INDHMGgcqEs
2- http://www.youtube.com/watch?v=DnIIUnSSXuQ
3- http://www.youtube.com/watch?v=TShxVZyVUfY
4- http://www.youtube.com/watch?v=xcPldiWdf30
5- http://www.youtube.com/watch?v=UabbtscbFok
6- http://www.youtube.com/watch?v=rRxb4j-HGQg
7- http://www.youtube.com/watch?v=hnVQx59vxXw
8- http://www.youtube.com/watch?v=bSUN5MObNxY
9- http://www.youtube.com/watch?v=FKhbl0eikCs
10- http://www.youtube.com/watch?v=dswKkOJO49k
11- http://www.youtube.com/watch?v=HtFF85dFtbI
12- http://www.youtube.com/watch?v=XRQ8vrGBOSA
13- http://www.youtube.com/watch?v=x4iHJ-nvRN4

مخيم أطمة للنازحيين السوريين

سورية في طور المجازر
القتل خارج نطاق القضاء في سورية خلال شهر حزيران 2012

يوثق هذا التقرير، الذي صدر في شهر تموز/ يوليو 2012، محتلف حالات القتل التي وقعت في سورية خلال شهر حزيران من نفس السنة. كما فصل التقرير طرائق القتل التي أودت بحياة 2223 مواطن سوري.

مجزرة بصرى الشام
الأحد 26 أب 2012

يوثق التقرير لمجزرة قام بها سلاح الجو السوري في السادس والعشرون من شهر آب 2012، وذلك بقصفه أماكن وأعيان مدنية وبيوت عبادة، الامر الذي أودى بحياة ما يقارب العشرين قتيل معظمهم من أطفال والنساء، وبشكل مفاجئ إثر غارة جوية وألقت براميل متفجرة على منازل المدنيين.

على الطريق
وضع حقوق الإنسان في مخيمات لجوء السوريين .. الزعتري مثالا

وثق هذا التقرير لأوضاع اللجئين السوريين وأعدادهم وتوزعهم في دول الجوار، واعطى بشيء من التفصيل مثالا هو مخيم الزعتري الواقع في اراضي المملكة الأردنية الهاشمية، وطريقة اللجوء التي يعتمدها السوريون للفرار من لظا المعارك الدائرة على أرض بلدهم.

بجوار حمزة الخطيب

مثّل هذا التقرير تسجيلاً واقعياً لأحد الانتهاكات اليومية والمنظمة التي تقوم بها الحكومة السورية في خرق قواعد القانون الدولي الإنساني والصكوك الدولية المعمول بها ولمبادئ حقوق الإنسان المتفق والمتعارف عليها دولياً. والمتمثلة مجزرة ارتكبها سلاح الجو السوري في السابع والعشرين من شهر آب 2012, في قصف لقرية الجيزة في ريف درعا.

February-March 2013

Syrian Centre for Human Rights

Paris-France

E-mail: info@schr-sy.org

Phone N: +33 977 198 097